الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٦
الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود من ٦٣ إلى ٨٠ من جدول الأعمال

اتخاذ إجراءات بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد عممت الأمانة الورقة غير الرسمية رقم ٤، التي تتضمن قائمة بمشاريع القرارات التي سننظرها بعد ظهر اليوم. وللأسف، لا يزال هناك وفد واحد لا يرغب في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2. وبالتالي، لن يتسنى للجنة اليوم اتخاذ إجراءات إلا فيما يتعلق بمشروعي قرارين.

ولا يزال هناك سبعة عشر مشروع قرار لم يجر التصويت عليها بعد؛ وقد قرأت عليكم قائمة مشاريع القرارات هذه في جلستنا الماضية. وتبقت خمس جلسات لأعمال اللجنة الأولى، وأناشد جميع الوفود أن تعيد النظر في طلباتها لتأجيل التصويت على مشاريع القرارات.

واليوم، ستتخذ اللجنة إجراءات بشأن مشروعي القرارين A/C.1/53/L.3 و A/C.1/53/L.21/Rev.2، في إطار المجموعة ١، المتعلقة بالأسلحة النووية.

ولكن قبل أن ننتقل إلى مشروعي القرارين هذين، أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في عرض مشاريع قرارات منقحة.

السيد امبايو (الكاميرون) (تكلم بالانكليزية): إنني أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.4/Rev.1 باسم الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ويتناول مشروع القرار ضرورة بناء الثقة ومنع الصراعات في واحدة من مناطق أفريقيا الأشد اضطرابا. إن منطقة وسط أفريقيا ما برحت مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، حيث أنها لا تزال تشهد صراعات كبيرة.

وقد أنشأ الأمين العام اللجنة الاستشارية الدائمة بناء على طلب أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وقد برزت اللجنة كرمز للشراكة بين المجتمع الدولي ودول وسط أفريقيا، حيث تقوم تلك الدول بممارسة المسؤولية الرئيسية عن صون السلام في

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86342
9886342

المنطقة دون الإقليمية ويقوم المجتمع الدولي، عن طريق الجمعية العامة، بتوفير الدراية الفنية والموارد اللازمة.

ويعرب مشروع القرار هذا عن التطور المستمر لتلك الشراكة سعيا إلى زيادة الطابع العملي والفعال للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمبادرات منطقة وسط أفريقيا. وتأخذ عناصر مشروع القرار بعين الاعتبار التقرير الطليعي للأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية المستدامين فيها (A/52/871)، الذي قدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد وفر ذلك التقرير تقييما شاملا للصراعات في أفريقيا واقترح وصفات لحلها. وفي اعتقادنا أن تلك التوصيات هامة للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا.

إن وزراء الشؤون الخارجية في الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة، في اجتماعهم الذي عقد مؤخرا في ياوندي، الكاميرون، وافقوا على التوصيات الواردة في التقرير وأعلنوا أنهم يعتبرونها توصيات هامة للجهود الرامية إلى بناء السلام داخل دول وسط أفريقيا وفيما بينها.

ويأخذ مشروع القرار هذا أيضا بعين الاعتبار التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخرا بعد استعراضه الشامل لتقرير الأمين العام. وأنا أشير بوجه خاص إلى قراري مجلس الأمن ١١٩٦ (١٩٩٨) و ١١٩٧ (١٩٩٨) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/28). إن مجلس الأمن، في قراره ١١٩٧ (١٩٩٨)، شجع التواصل بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمسائل الأمنية ودعا الأمين العام إلى تنمية أواصر التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، معتمدا على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتحسين التأهب لمنع نشوب الصراعات ولحفظ السلام في أفريقيا.

وقد أعرب مجلس الأمن، عن طريق بيانه الرئاسي المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عن تأييده لقول الأمين العام بأن مصداقية الأمم المتحدة في أفريقيا تعتمد إلى حد كبير على استعداد المجتمع الدولي للعمل لاستكشاف وسائل جديدة لدفع أهداف السلم والأمن في القارة الأفريقية قدما.

وستركز اللجنة الاستشارية الدائمة في أولوياتها للسنة المقبلة على الطابع الملح للعمل الوقائي لكفالة عدم تفجر صراعات جديدة في المنطقة دون الإقليمية. وتحقيقا لتلك الغاية، سيجتمع رؤساء الدول لإنشاء مجلس أعلى لدول وسط أفريقيا للتصدي للصراعات في المنطقة دون الإقليمية. وآلية الإنذار المبكر التي دعا رؤساء الدول إلى إنشائها ستنشأ في ليبرفيل، غابون، لرصد التطورات ومنع تفجر المزيد من الأزمات. وقد أعربت الجمعية العامة رسميا عن الترحيب بإنشاء تلك الآلية التي تلقت بالفعل دعما ماليا من منظمة الوحدة الأفريقية ومن بعض الدول الأعضاء. وحكومة غابون، بصفتها حكومة البلد المضيف، قدمت مساهمات هامة صوب توفير الدعم السوقي لإنشاء الآلية. ونحن نناشد الدول الأعضاء الأخرى توفير الدعم في أقرب وقت ممكن.

إن الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة حددت أيضا احترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية بوصفهما تدبيرين هامين لمنع تفجر صراعات جديدة داخل الدول. ولذلك السبب أوصى وزراء الشؤون الخارجية بإنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، بحيث يكون مقره في ياوندي، الكاميرون.

وأخيرا، فإن دول وسط أفريقيا، بغية تعزيز قدرتها على المشاركة في العمليات الإقليمية والعمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلم، وافقت على إجراء تمارين عسكرية مشتركة خلال عام ١٩٩٩. وفي حين أن تلك الدول مستعدة لبذل الجهد اللازم بأنفسها لا بد من الحصول على الدعم السوقي وغيره من أنواع الدعم من المجتمع الدولي لجعل هذا المشروع فعالا.

وأود أن أختتم بياني بتقديم الشكر للأمين العام وإلى أعضاء الأمانة العامة الآخرين على الدعم المتصل القيم الذي تلقاه اللجنة الاستشارية الدائمة. كذلك نتوجه بالثناء العاطر إلى الدول الأعضاء التي تساهم في الصندوق الاستئماني.

ونطلب أن يعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.4/Rev.1 بتوافق الآراء، حيث أن نصه متكرر.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، تود جنوب أفريقيا أن تعرض مشروع القرار المنقح A/C.1/53/L.50، المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح".

لعل الأعضاء يلاحظون أن التعديلات تستلزم حذف الفقرتين الأولى والثانية عشرة من الديباجة على النحو الوارد في A/C.1/53/L.50. وعدلت الفقرة الرابعة من الديباجة أيضا، لتظهر الآن في فقرتين منفصلتين من الديباجة. والفقرة الثالثة الجديدة من الديباجة نصها:

"وإذ تضع في اعتبارها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة التي اعتمدت بتوافق الآراء في أول دورة استثنائية لنزع السلاح والتي تضمنت الإعلان وبرنامج العمل والآلية المتعلقة بنزع السلاح".

والفقرة الرابعة الجديدة من الديباجة نصها:

"وإذ تضع في اعتبارها أيضا الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة".

وعلى أساس هذه التعديلات، تأمل حركة عدم الانحياز أن تتمكن اللجنة الأولى من اعتماد مشروع القرار A/C.1/53/L.50/Rev.1 بدون تصويت.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): لقد أفهمنا أن أحد الوفود طلب توجيهات من بلده فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2، ونأمل أن يكون وفد الهند قد تلقى بحلول يوم غد تعليمات من عاصمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اعتبر أن ممثل منغوليا لا يرغب في عرض مشروع القرار الآن.

(تكلم بالفرنسية)

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/53/L.3، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

يرغب مقدمو مشروع القرار في اعتماده بدون تصويت. وإذ لا أرى أي اعتراض من أي وفد، وإذ لا يرغب وفد في شرح موقفه قبل البت، أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.3، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، عرضه ممثل مصر في الجلسة التاسعة عشرة، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن مشروع القرار اعتمد؟

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.3.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في شرح موقفها بشأن مشروع القرار المعتمد للتو.

السيد بيشر (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.3، على الرغم مما تراه من جوانب قصور كامنة في مشروع القرار. ومن ثم فإن انضمام إسرائيل لا ينبغي أن يفسر موافقة على جميع أحكامه أو آلياته. فقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بصفة أساسية بدافع من اقتناعها بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل تكملة هامة لاستتباب السلم والأمن والاستقرار بوجه عام في المنطقة.

وتؤمن إسرائيل إيمانا قويا بضرورة أن تنشأ في نهاية المطاف منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونود أن نرى هذه المنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وكذلك القذائف التسيارية. ونعتقد أن هذه المنطقة ينبغي أن تنشأ من خلال مفاوضات مباشرة بين الدول ما إن تعترف ببعضها بعض وتقم فيما بينها علاقات سلمية كاملة. ولا يمكن أن ينشئ المنطقة أي أحد غير الأطراف المعنية نفسها، ولا يمكن أن تنشأ بين دول تزعم أنها في حالة حرب وترفض إقامة علاقات سلمية.

وينبغي أن يجري التفاوض على المنطقة بصورة مباشرة وأن تكون قابلة للتحقق بشكل متبادل، لكي تحقق على الصعيد الإقليمي هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتمثل في عدم الانتشار. وكما ثبت جيدا في مناطق أخرى، فإن اتباع نهج الخطوة تلو الخطوة يبدأ بتدابير بسيطة لبناء الثقة والتهيئة التدريجية لمناخ سلمي من شأنهما أن يؤديا في نهاية المطاف إلى خطط أكثر طموحا مثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليمنا.

لقد درجنا على توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا منذ عام ١٩٨٠ لأن جميع الأطراف المعنية وجدت طريقة لاحترام تفسيرات كل منها بعض لمشروع القرار وتحفظاتها بشأنه. ووفدي يحدوه الأمل في أن يسود هذا الشعور بالمسؤولية في مناقشة مشاريع القرارات الأخرى المتعلقة بالشرق الأوسط.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي بتعليق موجز على مشروع القرار A/C.1/53/L.3، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

إننا مقتنعون بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في موعد مبكر هو أجدى وسيلة لتحقيق السلم والأمن في المنطقة. وما برح هذا هو موقف إيران الثابت منذ عام ١٩٧٤، عندما بادرت بما أصبح فيما بعد قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المورخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الراهن تتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق هذه المبادرة، في رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع برنامج أسلحتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط موضوع منفصل ويجب ألا يكون مرهونا بموضوعات أخرى.

وكان وفدي يتمنى لو أنه استطاع أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار هذا. ولكن بسبب ورود إشارتين لا لزوم لهما إلى مسألة لا صلة لها بالموضوع، وذلك في الفقرة العاشرة من الديباجة وفي الفقرة ٤ من المنطوق، فإننا للأسف لا نستطيع أن نكون من بين مقدمي المشروع. ومع ذلك نؤيد بإخلاص محتويات هذا المشروع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في النظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة السادسة من الديباجة.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2، عرضه ممثل مصر بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجامعة العربية في الجلسة الخامسة والعشرين، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.1، والتي نصها كما يلي:

"وإذ تشير أيضا إلى المقرر المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، وحث فيه على الانضمام العالمي إلى المعاهدة كأولوية ملحة، وطلب إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن، ولا سيما الدول التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات".

هل يرغب أي وفد في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت على الفقرة السادسة من الديباجة؟

إذا لم يكن هناك أحد، أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لن كيو - تشانغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، اريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا،

جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
الهند، إسرائيل.

الممتنعون:
كوبا، باكستان.

أبقي على الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل يرغب أي وفد من الوفود في تعليل تصويته بعد التصويت؟

لا أري أحدا.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار في مجمله.

أعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت.

السيد بتشر (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): معروض على اللجنة الآن مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2، وهو مشروع القرار الوحيد الذي يستفرد دولة عضوا.

مشروع القرار هذا، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، يتناول موضوعا هاما لكنه لا يعترف بالحقائق في المنطقة ولا يعالجها.

لقد وقعت تطورات عديدة في المجال النووي في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، مثل الخبرة الكئيبة التي اكتسبت عن طريق لجنة الأمم المتحدة الخاصة وفريق العمل وسائر جهود الانتشار الخطيرة التي تبذلها بعض البلدان في المنطقة. وما من تطور من هذه التطورات يتضمن إسرائيل. بل على العكس من ذلك، فإن إسرائيل لم تهدد أبدا أيا من جيرانها، كما أنها لم تتصرف تصرفا ينطوي على انتهاك للقانون الدولي. والحقيقة، أن إسرائيل تحلت دائما بدرجة مثالية من ضبط النفس تتناسب مع حساسية المجال النووي.

والبواعث التي تدفع مقدمي مشروع القرار هذا، في رأي وفد بلدي، لا علاقة لها بالهدف المحدد المدعى. وهذا يؤكده حقيقة أن مشاريع قرارات أخرى تتعلق بمسائل حاسمة قُدمت بطريقة معقولة تتسم بضبط النفس، حتى لا تستفرد أو تهاجم أي دولة بعينها، وضبط النفس هذا لا يمارس ولا يتحقق عندما يتعلق الأمر باتهامات ضد إسرائيل لا أساس لها.

وإن كان مشروع القرار هذا يتناول حقا مبدأ العالمية، وكما يدعي بصورة ساخرة مقدموه، فإنه ينبغي أن ينطبق على نطاق واسع، وينبغي إلا تُستفرد إسرائيل بالذكر. وإذا كانت هذه اللجنة ترغب، من ناحية أخرى، في تسليط الأضواء على الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، فيجدر بها أن تستهدف الانتشارات الحقيقية في المنطقة، المعروفة تماما لهذه اللجنة وللمجتمع الدولي بأسره.

ليس هناك مبرر واقعي لمشروع قرار مثل هذا، كما أنه لا يوجد سبب لاستفراد إسرائيل بالذكر مرة أخرى. إن سياسة إسرائيل هي التفاوض، في الوقت المناسب، حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والقذائف في الشرق الأوسط. وأية منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تنشئها وتؤيدها جميع الدول في المنطقة. وأي منطقة من هذا النوع لا يمكن فرضها على الأطراف الإقليمية. إن مشروع القرار يشير إلى وثيقة ١٩٩٥ ولكنه لا يهمل الاستشهاد بجملة هامة جدا من الوثيقة تذكر ما يلي:

"إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تحظى بالاعتراف بها دوليا، على أساس ترتيبات يجري

التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، أمر يعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين". (NPT/CONF.1995/32 (الجزء أولا)، المرفق، القرار ٢، الفقرة ٥)

هذا بيان واضح وكاف بشأن الموضوع. ومشروع القرار المعروض على اللجنة ينحرف عن هذه المبادئ والأهداف المتفق عليها.

وهناك أيضا أسباب عملية ملحة لمعارضة مشروع القرار هذا. إنه لن يؤدي بالتأكيد إلى بناء الثقة والمصالحة، اللذين بدونهما يكون تحقيق المزيد من التطورات الإيجابية أمرا مستحيلا. إن مشروع القرار هذا لن يغير الوضع السائد في المنطقة، فضلا عن ذلك، من المحتم له أن يكون خطيرا وغير مثمر، لأنه يعني ضمنا أن العملية الإقليمية يمكن المراوغة بشأنها عن طريق قرارات يحصل عليها بالأغلبية في هيئات دولية. إن مقدمي مشروع القرار هذا يقرون صراحة بأن هدفهم هو مضايقة إسرائيل بمحاولة إرغامها على التصرف بشأن ما يعد أساسا حقا سياديا وقرارا مستقلا انفراديا.

إن مشروع القرار هذا لا يخدم قضية عدم الانتشار في الشرق الأوسط، بخلق وهم بأنه يعالج المسألة الحقيقية المتعلقة بالانتشار. وللأسف، فإن نص مشروع القرار لا يعكس أيضا التطورات الإيجابية في عملية السلام والتغيرات الواقعة. ولذلك، يطلب وفد بلدي إلى جميع الوفود أن تصوت ضد مشروع القرار هذا.

السيد غريي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): منذ نشوء مشروع القرار هذا، والولايات المتحدة تعارض النص، المعنون الآن "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

وما برحنا نعتبر أن من غير المناسب استفراد دولة واحدة بالانتقاد لعدم انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والولايات المتحدة تعتقد أنه مهما خُفّفت صياغة مشروع القرار، فإنه يعاني من عيوب في نواياه الحقيقية الكامنة ولا يستحق موافقة هذه الهيئة.

ومشروع القرار هذا العام أكثر مدعاة للاعتراض. ففي عام لا يُذكر فيه بَلَدان أجريا تجارب على أسلحة نووية بالاسم في مشروع قرار ما ينتقد تصرفاتهما، كيف يمكن لهذه الهيئة أن تبرر انتقاد دولة أخرى بالاسم لم تجر تجارب على أسلحة نووية؟

والأكثر من ذلك، أننا شهدنا لتونا التوقيع على مذكرة واي، التي نأمل بأن تنشط عملية السلام في الشرق الأوسط. فهل مشروع قرار من هذا القبيل، سيسهم في عملية السلام، أم أنه سيجعل عملية السلام هذه أكثر صعوبة، ولا سيما إذ أخذت بعين الاعتبار مصادره؟ نعتقد أن الجواب واضح.

وفي ضوء الحالة الراهنة، نحث الدول الأعضاء الأخرى على النظر في هذه الترتيبات بتأن، وعدم تأييد مشروع القرار هذا، والولايات المتحدة من جانبها لن تصوت مؤيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أنه لا يوجد أي وفد آخر يرغب في شرح موقفه قبل التصويت، أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لين كو - تشنغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تبدأ اللجنة الآن النظر في مشروع القرار ككل A/C.1/53/L.21/Rev.2.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية،

ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
كندا، كوت ديفوار، إثيوبيا، الهند، كينيا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ميانمار، النرويج، سنغافورة.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2 ككل بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل ٢ مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

[فيما بعد، أبلغ وفد أنغولا الأمانة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل من وفد يرغب في تعليل تصويته بعد التصويت؟

السيد بنتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يؤيد وفد كوبا مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2، الذي اعتمدناه للتو، لأننا نعتقد أنه يسهم في جهود السلام في الشرق الأوسط. وما من شك في أن انتشار الأسلحة النووية، الذي لا يؤدي أبدا إلى خفض حدة التوترات القائمة، يعد عقبة كأداء أمام تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة الحساسة.

وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي أن يكون معلوما للملأ بأن تصويته بالتأييد لمشروع القرار لا يغير بأي شكل من الأشكال موقف كوبا المتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نعتقد أنها تمثل نظاما دوليا تمييزيا وانتقائيا يضفي الطابع الشرعي على الامتيازات غير المقبولة التي تتمتع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا امتنع بلدي عن التصويت على الفقرة السادسة من الديباجة.

السيد كونادي (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن وجهات نظر بلدي الثابتة بشأن معاهدة حظر التجارب النووية باتت معروفة جيدا. ولذا فإننا مجبرون على التصويت بعدم تأييد الفقرة السادسة من الديباجة، في الوقت الذي نمتنع فيه عن التصويت على مشروع القرار ككل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.21/Rev.2.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بغية تنظيم النظر في مشاريع القرارات هذا الأسبوع، عقدت اجتماعا للمكتب بعد ظهر يوم الجمعة لاستعراض مشاريع القرارات التي لا يزال يتعين البت فيها. وأود أن تحيط اللجنة علما بما يراه المكتب في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، فإن أصعب مشاريع القرارات، مشروع القرار A/C.1/53/L.22، المعنون "التجارب النووية"، الذي أدخلنا عليه سبعة تعديلات. وبعد التشاور مع الوفود الأخرى، نود النظر فيه يوم الثلاثاء الموافق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيكون أول ما نتناوله في الصباح. وبغية تسهيل النظر في مشروع القرار هذا ستعد الأمانة ورقة جامعة تتضمن جميع النصوص لكي تستخدم كمرجع.

وأود كذلك أن أدلي ببضع كلمات بشأن الخطة المتوسطة الأجل، التي أتيت على ذكرها في الأسبوع الماضي. ولم أرد حتى الآن على طلب رئيس اللجنة الخامسة، الوارد في الوثيقة A/C.1/53/8، بالنسبة لآراء اللجنة الخامسة بشأن التنقيحات المقترحة ذات الصلة في الخطة المتوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠١، إذ أنني لم أتلق حتى الآن أية تعقيبات أنقلها إليه. وطلب إلي أن أرد

بحلول يوم الجمعة الماضي الموافق ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر. وأود أن أرد على طلب رئيس اللجنة الخامسة بنهاية هذا الأسبوع على أبعد تقدير. فإذا لم أتلق تعقيبات بحلول ذلك الموعد، فسأرد على رئيس اللجنة الخامسة بما مفاده أن اللجنة الأولى ليس لديها أية تعقيبات على التنقيحات التي أجريت على الخطة المتوسطة الأجل.

وأود الآن أن أعطي فكرة عن مشاريع القرارات التي يمكن النظر فيها غدا: A/C.1/53/L.12، الذي يتناول تقرير مؤتمر نزع السلاح؛ و A/C.1/53/L.39/Rev.1، المتعلق بالشفافية؛ و A/C.1/53/L.45، المتعلق بمحكمة العدل الدولية؛ و A/C.1/53/L.49، المتعلق بنزع السلاح الثنائي؛ و A/C.1/53/L.50، المتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ و A/C.1/53/L.10/ Rev.2، الذي قدمته منغوليا. وقد تتغير القائمة بطريقة أو بأخرى بحلول الغد. لكن هذا يعطي أعضاء اللجنة فكرة عما ستكون عليه خطة عملنا غدا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد لاحظ وفد بلدي بعناية، سيدي الرئيس، برنامجكم المقترح ليوم الغد، وليس لدينا أي اعتراض عليه.

قبل تقديم مقترحكم بتأجيل مشروع القرار A/C.1/53/L.22 والتعديلات المقترحة ذكرتم بأنكم تشاورتم مع مختلف الوفود. ومما يؤسف له، أن وفد بلدي ربما يكون قد نُسي أثناء عملية اتصالاتكم، وبما أننا لسنا أكثر طرف معني مباشرة، فهذا طبيعي جدا.

لا اعتراض لدي على النظر يوم الخميس في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 وتعديلاته المقترحة. أود فقط أن أضيف شيئا على هذا الاقتراح وهو أننا نعتقد أن من المناسب، بغية المضي في أعمالنا، أن ننظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1 بشأن معاهدة المواد الانشطارية، ومشروع القرار A/C.1/53/L.11 بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد النظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 وتعديلاته.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): يلاحظ وفد بلادي أيضا أنكم، سيدي الرئيس، تعتزمون إجراء تصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.22 يوم الخميس. هذا مقبول لدينا، لكنني أطلب توضيحا. لقد ذكرتكم أن الأمانة ستقدم ورقة جامعة عن التعديلات التي طرحت فيما يتعلق بمشروع القرار هذا. ونود أن نعلم أين أصبحت هذه الورقة، ولماذا نحن بحاجة إليها عندما تكون لدينا تعديلات منفصلة تم اقتراحها بالفعل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): ردا على استفسار ممثلة الهند، أود أن أقول إنه بسبب وجود تعديلات كثيرة جدا على فقرات شتى، وعلى فقرات إضافية، يبدو أن من المستصوب إصدار ورقة جامعة - ورقة غير رسمية - تتضمن جميع التعديلات تسهيلا للرجوع إليها. ومن شأن هذا أن يضع أمام الممثلين ورقة واحدة تتضمن جميع التعديلات، بدلا من عدة أوراق مختلفة تجعل من الصعب جدا فهم كيفية إجراء التصويت. ولكن، إذا رأت الوفود أنها تستطيع إجراء التصويت من دون صعوبة، فإن الأمانة لن تصدر هذه الورقة طبعا. والحقيقة أن الوفود هي التي تقرر ما إذا كان هذا سيساعدها في التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لعلني أضيف أن الهدف هو تيسير العمل بالنسبة لأصغر الوفود التي لا تستطيع أن تبقى في القاعة دوما. والورقة لن تغير أي شيء إطلاقا فيما يتعلق بمركز الأوراق الحالية التي يحمل كل منها علامة "L".

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أعتقد، من ناحية ثانية، أن أي قرار يتعلق بالإجراءات يتعين أن تتخذه اللجنة نفسها. ولئن ليس لدي مشكلة مع الأمانة في محاولة منها لمساعدة الوفود في أعمالها، يحدوني الأمل في تطبيق المحاولة نفسها على كل مشروع قرار فيه تعديلات. فلماذا يحظى مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بهذه المعاملة الخاصة؟ هل لأن هناك سبعة تعديلات عليه؟ حسنا، باستطاعتنا أن نطرح سبعة تعديلات على مشاريع قرارات أخرى أيضا.

لا أعتقد أننا ينبغي لنا أن نقر من طرف واحد إجراءات مختلفة لأي مشروع قرار حتى يتم الحصول على موافقة اللجنة عليها. وأقترح أننا ينبغي أن نتبع هذا المبدأ، وإلا فإن ممارساتنا ستكون تمييزية وهو ما نرجو

أن نتمكن من تصحيحه خلال التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.22.

السيد غونزاليز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أؤيد بقوة الإجراء الذي اقترحتموه، سيدي الرئيس، وهذا الإجراء، بالمناسبة، يُستعمل كثيرا في لجان أخرى. فهو يجعل العمل أسهل، ولا علاقة له بشؤون إجرائية أو بالنص مادام الرئيس يقول، كما تفضلتم، إنه لا يغير مركز الوثيقة. علاوة على ذلك، أرى أن ليس من مصلحة مقدمي التعديلات أن يكون لدينا ٧٠٠ أو ٧٠٠٠ تعديل في وثائق مختلفة، لأننا حينئذ سنضيع وقد نقع بسهولة في أخطاء. ومن مصلحة المقدمين، برأيي، أن يحصلوا على تصويت لصالح تعديلاتهم، وإن وجود ورقة مدمجة من الرئاسة ستعزز، من وجهة النظر تلك، مضمون التعديلات. إن ما نتكلم عنه هو اتخاذ قرارات يعبر مضمونها عن تأييد واضح لا عن إرباك مؤقت.

والآن، إذا أردنا أن نشرع في بحث الآليات الإجرائية، فبوسعنا أن نفعل ذلك أيضا. ولكن يجب أن نتخذ قرارا سياسيا واضحا. بوسعنا أن نختار الخيار الذي مفاده أن نقدم تعديلات دون إعطاء الفرصة لبعض الوفود لكي تدرسها. وكما قلتم بطريقة مناسبة جدا، سيدي الرئيس، هناك وفود صغيرة من البلدان النامية لديها موارد أقل ووسائل أقل وليس لديها ممثلون في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وفرصتها الوحيدة للمشاركة في عملية نزع السلاح العالمي هي اللجنة الأولى. وإذا كانت هناك إرادة لإعطائها الفرصة للمشاركة، فهذا حسن؛ فلنحصل على الورقة المدمجة التي اقترحتموها. ولكن، بعكس ذلك، إذا كنا نحاول حصر هذا النشاط بمجموعة خبراء "حصريين" في هذا الموضوع، فإن الخيار سيكون مختلفا.

السيد موهير (كندا) (تكلم بالانكليزية): لا أعتقد أن أحدا في هذه القاعة يشعر بالدهشة إزاء أن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 سيكون بين أصعب مشاريع قرارات اللجنة الأولى هذا العام. لهذا السبب أشعر بخيبة أمل إزاء كوننا ندخل في ما أعتبره مناقشة إجرائية لا لزوم لها بشأن هذه النقطة.

ثمة ثلاث نقاط أود أن أتناولها. أولا، لو وجب عليَّ أن أعتذر لكم، سيدي الرئيس، على الإشارة إلى يوم الخميس كتاريخ للبت في مشروع القرار، فإنني أتقدم إليكم بذلك الاعتذار. لقد أجريت مشاورات مع الوفود الرئيسية، واعتقدت أنه كان هناك فهم مفاده أن بوسعنا أن نمضي قدما في عملنا يوم الخميس، وإنني بلغتكم بذلك. وإنني أفهم أن هناك اتفاقا على البت فيه يوم الخميس.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعديلات، أقترح أن نتناول هذه المسألة بسهولة كبيرة. إذا وافق مقترحو التعديلات على فكرة الأمانة، فيمكن أن نفعل ذلك. وإذا لم يوافقوا، فلن نفعل ذلك: نهاية المناقشة.

والفكرة لم تكن فكرة كندا أو أي من الأعضاء الآخرين المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/53/L.22. وأود أن يدون ذلك في المحضر. وأظن أن مسؤولية تنفيذ ذلك تقع بالكامل على عاتق مَن يسيطرون على الوثائق الأصلية دون سواهم. نهاية الكلام.

أما النقطة الثالثة فهي أنه لما كانت قد صدرت إشارة إلى مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1 المتعلق بالمواد الانشطارية، فإن عددا من الوفود الرئيسية قد اتفقت، على حد علمي، على أنه ينبغي المضي قدما يوم الجمعة، وكندا، التي تنتمي إلى تلك الوفود، تعلن موافقتها المؤكدة على ذلك الاتفاق. ولا أظن أننا بحاجة إلى الدخول في نقاش إجرائي مطول وعقيم هنا بعد ظهر اليوم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي لا ينوي كذلك الدخول في مناقشة إجرائية. ولكنني أود فقط، بادئ ذي بدء، أن أوضح أن الفهم الذي استخلصته من بيانكم، سيدي، هو أن الرئيس أجرى المشاورات، وليس كندا بالنيابة عن الرئيس. وفي تلك الحالة، كنت سأقول "نعم، لقد استُشرت". ولا أعترض على يوم الخميس، إلا أن فهمي بناء على بيانكم، سيدي، هو أن الرئيس قد أجرى المشاورات، وفي تلك الحالة فإنني لم أُستشر. وهذه هي النقطة الوحيدة التي أردت توضيحها. نعم، ترى باكستان أنها يمكن أن تستشار أو أنه ينبغي أن تستشار.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعديلات، ليس الأمر أننا لا نعتقد بأن هذه فكرة مصدرها كندا. فكندا تخرج

أحيانا ببعض الأفكار الجيدة، ولكن الأمر يتعلق بما يلي. هناك سبعة تعديلات منفصلة تنبع من مصادر مختلفة. ويرد كل تعديل في وثيقة منفصلة. وكل واحد منها له إسهام مختلف. ونحن لا نريد أن تخلط هذه التعديلات أو أن يُنظر فيها ككل واحد. فهي تعديلات منفصلة، بعضها يحظى بدعم أكبر، والبعض الآخر بدعم أقل. إننا نفهم ذلك، وبالتالي، ووفقا للقواعد يتعين اتخاذ إجراءات بشأن التعديلات على نحو منفصل. وهذه هي النقطة الوحيدة. وإذا كانت ورقة الأمانة تتسبب في خلط بالنسبة لهذه النقطة أو تخل بها، فسنعارض الورقة. وإن لم يكن الأمر كذلك، فلن نجد مشكلة في الورقة.

وأود أيضا أن أضيف أن من الممكن أيضا أن تكون هناك، بالإضافة إلى التعديلات السبعة التي ترد في الوثائق، تعديلات إضافية تصدر عن المتكلمين، وفي تلك الحالة آمل أن نتمكن من متابعة كل شيء مكتوب وغير مكتوب. وعلى هذا النحو، لن تنشأ مشاكل إذا كان هذا هو الفهم الذي نعمل على أساسه.

السيد تابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إنني أقدر منحي هذه الفرصة لأوضح مركز مشروع القرار A/C.1/53/L.5، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ".

عقب المشاورات بين الوفود المعنية طلبنا، قبل بضعة أيام، تأجيل النظر في مشروع القرار. وفي هذه المرحلة أود فقط أن أوضح أن مشاوراتنا قد انتهت تقريبا وأن في مقدوري أن أقول إننا سنتمكن من تقديم مشروع القرار المنقح A/C.1/53/L.5/Rev.1 بعد ظهر اليوم إلى الأمانة. وفي تلك الحالة، نود أن تعمم الوثيقة غدا وربما تسنى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار غدا. وهذا هو فهمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هناك آثار مالية ممكنة لمشروع القرار الذي يرد في الوثيقة A/C.1/53/L.5. وبالتالي سيتعين علينا أن ننتظر حتى نتلقى توضيحا بشأن تلك النقطة قبل أن نبت في مشروع القرار ذاك. ولا يتعلق الأمر فقط بأنه قد لا يكون هناك المزيد من الاعتراضات على النظر فيه؛ فنحن لا يسعنا اتخاذ إجراء بشأنه قبل أن نتلقى تقريرا عن الآثار المالية.

(تكلم بالفرنسية)

وأود الآن أن نعود إلى مسألة مشروع القرار A/C.1/53/L.22. سأطرح سؤالا بسيطا جدا، مع الإشارة مرة أخرى إلى أن الغرض من إدراج التعديلات في ورقة واحدة، وهو ما تدور المناقشات حوله الآن، هو فقط تيسير الأمور على الوفود الصغيرة. وتلك الورقة لن تؤثر بأي حال على المسائل الإجرائية ولا على المضمون.

هل هناك اعتراض رسمي على قيام الأمانة بإعداد هذه الورقة وتعميمها؟ إذا كان هناك اعتراض من هذا القبيل، فسوف نتخلى عن الفكرة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد ظننت أنني قد أوضحت موقفي بجلاء شديد. على أساس الفهم

بأن الورقة لن يكون لها أثر على المركز المنفصل لكل من الوثائق، لن يكون لدينا اعتراض عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في هذه الحالة، ستُعد الأمانة الورقة وستعمم غدا.

وأناشد الوفود مرة أخرى أن تفكر في طلب تأجيل التصويت على مشاريع القرارات. وأود أن أذكّرها بأنه لم يتبق لنا سوى أربع جلسات لنصوت فيها على ١٥ مشروع قرار يتسم بعضها بالصعوبة البالغة. ولن تكون لدينا فرصة لعقد جلسة إضافية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.